

## الإسكوا في الإعلام

### ➤ تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لسنة 2015

- **الأخبار:** «الحالة والتوقعات الاقتصادية 2015»: التفاؤل الحذر لا يشمل المشرق
- **الحياة:** نمو طفيف للاقتصاد العالمي هذه السنة
- **المستقبل- رائد الخطيب:** توقعات الوضع الاقتصادي العالمي لعام 2015 يبتعد عن تأثيرات أسعار النفط/ لبنان يشهد ضعفاً في النمو متأثراً بتدفق النازحين وتدهور صادراته
- **اللواء:** إسكوا تُطلق تقرير «الحالة والتوقعات في العالم 2015» / توقعات بتحسين المؤشرات الاقتصادية في لبنان بخطى سريعة العام الجاري
- **العربي الجديد:** الإسكوا: الاضطرابات وأسعار النفط تعيق نمو الاقتصادات العربية
- **جريدة المدن الإلكترونية- حنان حمدان:** انخفاض النفط يربك تقرير "الإسكوا" لعام 2015
- **وكالة الأنباء الكويتية:** تتوقع ارتفاع معدل النمو بالمنطقة العربية إلى 3.9 بالمئة خلال 2015
- **وكالة الأنباء اليمنية:** الإسكوا تتوقع ارتفاع معدل النمو في المنطقة العربية خلال العام الجاري
- **العرب اليوم:** إطلاق تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم سنة 2015
- **Zawya: The World Economic Situation and Prospects 2015**

### «الحالة والتوقعات الاقتصادية 2015»: التفاؤل الحذر لا يشمل المشرق

#### الأخبار

عوامل عديدة تهدد «التحسن الطفيف» الذي تتوقع الأمم المتحدة أن يشهده الاقتصاد العالمي في العامين المقبلين بنسبة نمو تُقدّر بـ3.1% و3.3% في 2015 و2016 على التوالي، مقارنة بـ2.6% في العام الماضي؛ وبرغم ذلك، «ما زالت نسب البطالة عند أعلى معدلاتها تاريخياً في بعض المناطق، وإن بدا أنها توقفت عن الارتفاع»، وخاصة في منطقتي «غرب آسيا» و«شمال أفريقيا» اللتين تعانيان «البطالة البنوية» والحروب، حيث بلغت نسب البطالة 10.9% و12.2% على التوالي، بحسب تقرير «توقعات الوضع الاقتصادي العالمي 2015» الدوري الذي تعده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وعدد من الهيئات المنضوية في إطارها.

تباطأ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 3.3% عام 2013 إلى 2.6% عام 2014، يقول التقرير، متوقعاً أن يعود متوسط النمو إلى الارتفاع إلى 3.9% عامي 2015 و2016، وذلك مع نمو الناتج المحلي لقطر والمملكة العربية السعودية بنسبة 6.7% و4.2% على التوالي؛ يتوقع التقرير تعويض ارتفاع الطلب على النفط من قبل دول شرق آسيا وغربها، عن انخفاض أسعار النفط، وذلك بفعل «زيادة التجارة بين الإقليمين» وزيادة الإنفاق المالي وتشجيع الطلب الداخلي في أسواق تلك الاقتصادات. «الفرضية الأساسية» للتقرير حول العام الحالي أن الدول الخليجية المصدرة للنفط «لن تخفض إنفاقها على نحو كبير»، وبالتالي فإن معدلات النمو وتحويلات العاملين فيها «لن تتأثر كثيراً إذا لم يتدهور الوضع» على نحو يفوق التوقعات، بحسب رئيس قسم السياسات الاقتصادية في إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا خالد أبو إسماعيل.

ويوضح مختار محمد الحسن الذي عُين مديراً لإدارة التنمية الاقتصادية والعولمة خلفاً لعبدالله الدردي أن دولاً عربية كالعراق وسوريا تحديداً لديها احتياجات مالية و«نفساً» للحفاظ على مستوى إنفاقها أقل من الدول الخليجية التي يستطيع «معظمها» الحفاظ على مستويات الإنفاق نفسها «لعدة سنوات»، وبالتالي فإن الدول العربية غير الخليجية تلك «ستتأثر كثيراً» إذا ما ظلت أسعار النفط الخام دون 70 دولاراً للبرميل. يتوقع التقرير زيادات في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية، في ظل معدل نمو سنوي يزيد على 2%؛ وفيما يرجح «استمرار الهشاشة» في منطقة اليورو، يتوقع تباطؤ الاقتصاد الياباني بسبب انخفاض الاستهلاك الخاص.

## نمو طفيف للاقتصاد العالمي هذه السنة

### الحياة

لا يُستبعد أن يزيد النمو الاقتصادي العالمي في شكل طفيف على مدى العامين المقبلين، استناداً إلى توقعات أورها تقرير للأمم المتحدة عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم للعام الحالي، مقدراً نسبته بـ3.1 في المئة هذه السنة و3.3 في المئة عام 2016، مقارنة بـ2.6 في المئة العام الماضي.

وعن التوقعات الاقتصادية في بلدان غرب آسيا، رجح رئيس التنمية الاقتصادية والعولمة في «إسكوا» مختار محمد الحسن، أن «تشهد الاقتصادات غير المصدرة للنفط في المنطقة، خصوصاً لبنان والأردن، ضعفاً في آفاق النمو». وعزا ذلك جزئياً إلى «التداعيات السلبية للصراعات العسكرية في البلدان المجاورة». وأشار في مؤتمر صحفي لإطلاق التقرير عُقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، إلى أن الناتج المحلي في المنطقة العربية «تباطأ من 3.3 في المئة عام 2013 إلى 2.6 في المئة عام 2014، بسبب الشكوك حول التوترات الجيوسياسية». ولم يستبعد أن «ينمو بنسبة 3.9 في المئة هذه السنة».

وتعدّ التقرير السنوي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، واللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة بما فيها «إسكوا»، ومنظمة السياحة العالمية. واستهل المؤتمر الصحافي نائب الأمانة التنفيذية لـ «إسكوا» عبدالله الدردي.

ولم يستبعد التقرير أن «تسجل بلدان كثيرة في غرب آسيا نمواً خلال العامين المقبلين، لكن انخفاض أسعار النفط والنزاعات المستمرة يهدّدان بإضعاف الاقتصادات في هذا الإقليم». ورجح أن «يصل نمو الناتج المحلي في منطقة غرب آسيا إلى 3.7 في المئة هذه السنة و4.3 في المئة عام 2016.»

وبالنسبة إلى البلدان المصدّرة للنفط، خصوصاً من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، رأى التقرير أنها «تواصل نموها بخطى أسرع من غيرها من البلدان»، وتوقع أن «تسجل قطر والمملكة العربية السعودية نمواً أسرع للناتج المحلي هذه السنة، بنسبة 6.7 في المئة و4.2 في المئة على التوالي.»

وعلى رغم تراجع أسعار النفط، لاحظ التقرير أن الطلب على النفط من شرق آسيا وغربها «تعرّز بسبب زيادة التجارة بين الإقليمين». ولفت إلى أن اقتصادات تلك البلدان «تعمل على زيادة الإنفاق المالي وتشجيع الطلب الداخلي لتعويض الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط.»

وفي العراق، وعلى رغم استقرار صادرات النفط الخام «أدى انهيار نشاطات القطاع غير النفطي بسبب اتساع مناطق النزاع، إلى تدهور الحالة الاقتصادية في شكل لافت، وتقلّص الاقتصاد بنسبة 2.6 في المئة العام الماضي.»

ورجح أن «يكون نمو الناتج إيجابياً هذه السنة قبل أن ينتعش بخطوات أكثر ثباتاً العام المقبل.»

وفي تركيا، لفت التقرير إلى «انخفاض نمو الناتج من 4.1 في المئة عام 2013 إلى 2.7 في المئة العام الماضي، بسبب تباطؤ الاستهلاك المحلي والاستثمار». ولم يستبعد «حدوث انتعاش اقتصادي معتدل، بحيث يصل متوسط نمو الناتج إلى 3.7 في المئة سنوياً عامي 2015 و2016.»

وتناول التقرير التداعيات الخطيرة للنزاعين العراقي والسوري، وأفادت التقديرات الأخيرة بأن «الناتج المحلي في سورية تراجع خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة 3 في المئة عام 2011، و30 في المئة عام 2012، و37.7 في المئة عام 2013». واعتبر أن استمرار تدفق اللاجئين السوريين «فرض عبئاً إضافياً على البنى الأساسية الاقتصادية لكل من الأردن ولبنان وتركيا.»

وقدّر أن «نمو الناتج المحلي تسارع العام الماضي ليصل إلى 3.5 في المئة في الأردن، وإلى 2 في المئة في لبنان، بفضل النمو القوي في قطاع البناء والإنفاق الحكومي.»

واعتبر التقرير أن التوقّعات الاقتصادية «تبقى رهناً بعوامل تشكل مصدراً لأخطار رئيسية، إذ سيكون للتوسّع المحتمل لمناطق النزاع في سورية والعراق وامتداده إلى بلدان أخرى، عواقب سلبية مباشرة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي في الإقليم». ورأى أن في حال استمرار سعر برميل النفط دون 70 دولاراً لفترة

أطول، ستتأثر ثقة أوساط الأعمال في بلدان مجلس التعاون. فيما ستؤدي التداعيات غير المتوقعة لتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى زيادة تكاليف التمويل في الإقليم».

## توقعات الوضع الاقتصادي العالمي لعام 2015 يبتعد عن تأثيرات أسعار النفط

### لبنان يشهد ضعفاً في النمو متأثراً بتدفق النازحين وتدهور صادراته

المستقبل

رائد الخطيب

توقع تقرير توقعات الوضع الاقتصادي العالمي (ويسب)، أن تشهد الاقتصادات غير المصدرة للنفط في المنطقة، وخاصة الأردن ولبنان، ضعفاً في أفق النمو خلال العام الجاري والعام 2016، وعزا ذلك جزئياً للآثار السلبية الناتجة عن الصراعات العسكرية الجارية في البلدان المجاورة. وأشار في تقديراته الى أن اقتصاد لبنان حقق نمواً نسبته 1،8 في المئة العام الماضي، لافتاً الى ان خسارة لبنان في تراجع صادراته الى العراق بلغت نحو 110 ملايين دولار مقابل 360 مليوناً للأردن، و4،5 مليارات دولار لتركيا. كما لفت الى أن لبنان والأردن يشهدان خطوات محدودة من التوسع الاقتصادي، الذي لا يخولهما التعامل مع التدفق الهائل للنازحين السوريين ومن دول المنطقة التي تشهد صراعات، مع ما يشكله هؤلاء من ضغط على البنى التحتية في الدول الثلاث.

وتشير التقديرات الى ارتفاع حجوزات الحساب الجاري في لبنان والأردن واليمن العام الماضي، في ما يعزى أساساً الى تدهور الصادرات. ويرى التقرير أن استمرار تدفق النازحين السوريين فرض عبئاً إضافياً على البنى الأساسية الاقتصادية لكل من الأردن ولبنان وتركيا، ويقدر التقرير أن نمو الناتج المحلي قد تسارع في 2014، ليصل الى 0،2 في المئة في لبنان، ويرجع الفضل في ذلك الى النمو في قطاع العقار والانفاق الحكومي.

ويقول التقرير إن من المتوقع تهيئة بيئة سياسية ومالية حسيطة في الأردن ولبنان واليمن، حيث بدأت الديون الحكومية المتزايدة تضغط على الارصدة المالية بسبب مدفوعات الفائدة العالية، إذ إن هذه الدول تعتمد على المعونة الخارجية لتنفيذ استثماراتها العامة.

إلا أن التقرير الذي لم يتطرق الى ربط توقعاته بالهبوط الحاد في أسعار النفط ولا سيما في النصف الثاني من العام 2014، برره محمد المختار محمد الحسن رئيس إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة، في سؤالٍ لـ«المستقبل» عن هذا الموضوع وحول امكانية انقلاب التوقعات، فقال «إنّ التقرير تمّ إعداده قبل تهوي أسعار النفط، وهو ما شكل لنا مفاجأة في المنظمة الدولية ولكافة الخبراء الاقتصاديين المعنيين بموضوع

النفط، ولكن الأمر الآن وضع قيد الدرس خصوصاً وأن موضوع النفط يشكل تأثيراً مباشراً باقتصادات العالم ولا سيما الاقتصادات العربية، التي يتفاوت فيها التأثير ما بين دولة منتجة أو مستهلكة»، ولفت الى أنّ هناك اهتماماً بدأ لدراسة انعكاسات اندثار الأسعار على موازنات الدول ولا سيما أنه كان يشكل عامل نمو مهماً للدول العربية المنتجة، وطبعاً سيكون عاملاً مهماً بما يتعلق بالدول المستوردة التي ستوفر في موازنتها مسألة تكاليف الطاقة وهذا سينعكس في ميزان المدفوعات في الدول المستهلكة. وقال الحسن «إن انخفاض النفط سيخلق سوقاً أكثر تنافسية.»

تقرير «ويسب»، هو تقرير يصدر في بداية كل عام عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، منظمة السياحة العالمية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الذي أطلقته أمس من بيروت، وتحدث فيه كل من نائب الأمين العام التنفيذي لاسكوا عبد الله الدردري، والحسن.

وفي التوقعات العالمية، أبرز التقرير أن الانتعاش سيكون بمستوى معتدل فحسب، بينما تظهر الولايات المتحدة انتعاشاً اقتصادياً قوياً تبقى دول متقدمة أخرى بحالة ركود. وتبقى معدلات نمو الاقتصادات النامية التي قادت الانتعاش العالمي منذ 2008 معتدلة. متوقعاً أن تأخذ أسعار السلع منحى تنازلياً - فيما سيبقى التضخم تحت السيطرة.

وفي ما يتعلق بالشكوك والمخاطر، توقع التقرير أن تزداد عواقب السياسات الأميركية المرتقبة بخصوص سعر الفائدة. وأن يبقى الاقتصاد الأوروبي في إطار الضغوط الانكماشية هشاً، على أن الاقتصادات النامية ستتأثر بعوامل خارجية ومحلية، وكذلك بالتوترات الجيوسياسية.

وتوقع التقرير على مستوى التحديات، وجود سياسات لمعالجة البطء في خلق فرص العمل وضعف الأجور. وكذلك تعزيز التعاون والتنسيق في السياسات الدولية.

وفي ما يتعلق بالآفاق الإقليمية، يؤكد التقرير أن متوسط النمو العربي سيبقى إيجابياً، ويشير الى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية تباطؤاً من 3,3 في المئة في عام 2013 الى 4,2 في المئة في عام 2014، وذلك بسبب الشكوك حول التوترات الجيوسياسية. ومن المتوقع ان ينمو بنسبة 9,3 في المائة في عام 2015.

ويرى التقرير أنه بالرغم من انخفاض أسعار النفط، فإن ثبات مستوى انتاج النفط الخام للمصدرين العرب، واعتماد سياسات مالية نشطة في دول مجلس التعاون الخليجي مدعومة باحتياطات مالية ضخمة، بالاضافة الى تزايد الطلب الخارجي من شرق وجنوب آسيا سوف تدعم النمو الاقتصادي في المنطقة بشكل إيجابي. متوقعاً ان تشهد الاقتصادات غير المصدرة للنفط في المنطقة، وخاصة الأردن ولبنان، ضعفاً في آفاق النمو، ويعزى ذلك جزئياً للآثار السلبية الناتجة عن الصراعات العسكرية الجارية في البلدان المجاورة.

إلا أنّ التقرير أشار الى أنه في ما يخص بلدان المنطقة، فإنّ أرقام البطالة ما تزال عالية، ولا سيما في صفوف الشباب. وأنه سيتم احتواء ضغوط التضخم في المنطقة بشكل جيد باستثناء اليمن والدول التي تعاني من النزاعات العسكرية.

وتوقع التقرير ان تظل السياسات النقدية طليقة الى حد ما في عام 2015، على الرغم من انه من المرجح تغييرها تماثياً مع ارتفاع أسعار الفائدة المرتقب في الولايات المتحدة، خصوصاً في البلدان ذات العملات الوطنية المربوطة بالدولار الاميركي.

كما توقع «ويسب»، ان تستمر السياسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بالتوسع، مع التوقع باحتمال مواجهة العديد من تلك الدول لعجز مالي خلال سنة 2015، وتبقى السياسات المالية لدول عربية أخرى مقيدة.

وتطرق التقرير الى العوامل الرئيسية لخطر الهبوط، فأشار الى أنه إذا بقي السعر القياسي للنفط الخام دون 70 دولاراً للبرميل في المتوسط خلال عام 2015، سوف تتأثر الثقة في قطاع الأعمال ونمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، وتوقع أيضاً تصاعد التوترات الجيوسياسية. وتداعيات غير مرتقبة بسبب التشدد في السياسات النقدية في الولايات المتحدة. وتدهور في آفاق النمو في اقتصادات شرق وجنوب آسيا، والتي تشكل وجهات التصدير الرئيسية للمنطقة العربية.

وفي ما يتعلق بالتطورات في أسواق النفط العالمية، فأضاف التقرير في الشطر الاخير منه تحديثات وتعليق، جاء فيه، إنّ أسعار النفط الخام قد تهاوت أكثر من المرتقب منذ الانتهاء من إعداد التقرير في تشرين الثاني 2014. مرجحاً تعديل توقعات معدلات النمو في المنطقة العربية بشكل تنازلي خلال عملية التوقع المقبلة في آذار - نيسان 2015. مرتقباً ان تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي على نمو الطلب المحلي، ولا يرجح ان تقوم هذه البلدان بخفض الانفاق لديها في 2015.

ورأى أن انخفاض أسعار الوقود يعد عاملاً إيجابياً بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، ويسهم ذلك بتحسين وضع ميزان المدفوعات لديها وخفض الحاجة إلى الدعم.

---

**إسكوا تطلق تقرير «الحالة والتوقعات في العالم 2015»**

**توقعات بتحسن المؤشرات الاقتصادية في لبنان بخطى سريعة العام الجاري**

اللواء

يشكل استمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان عبئاً إضافياً على البنى التحتية الأساسية والاقتصادية، لكن رغم ذلك من المتوقع أن تتحسن المؤشرات الاقتصادية في لبنان عام 2015 بخطى أسرع مما كانت عليه العام الماضي.

هذه الرؤية تضمنها تقرير الإسكوا تحت عنوان «الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم» تناول فيه أوضاع المنطقة والعالم وتوقعاته للعام الجاري كما توقع نمو معتدل في العام 2015 رغم ما يمثله انخفاض أسعار النفط من مصدر خطر بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. وقد أطلق التقرير أمس من بيت الأمم المتحدة في بيروت خلال مؤتمر صحافي تحدث فيه رئيس التنمية الاقتصادية والعولمة في «الإسكوا» مختار محمد الحسن، بعيد تعيينه في الإسكوا .

وقدم نائب الأمين التنفيذي للإسكوا الدكتور عبدالله الدردري، في كلمة ترحيبية، للحسن الذي كان وزيراً للنفط والمناجم في موريتانيا، وعمل سابقاً في البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية.

أما الحسن فقال: «من المتوقع أن تشهد الاقتصادات غير المصدرة للنفط في المنطقة، وخاصة لبنان والأردن، ضعفاً في آفاق النمو، وهذا ناتج جزئياً عن الآثار السلبية للصراعات العسكرية في البلدان المجاورة.»

وبالنسبة للمنطقة العربية، أشار إلى أن «الناتج المحلي الإجمالي تباطأ من 3.3 بالمائة في عام 2013 إلى 2.6 بالمائة في عام 2014، وذلك بسبب الشكوك حول التوترات الجيوسياسية.»

وأشار إلى أنه «من المتوقع أن ينمو بنسبة 3.9 بالمائة في عام 2015»، وقال: «بالرغم من انخفاض أسعار النفط فإن ثبات مستوى إنتاج النفط الخام للمصدرين العرب، واعتماد سياسات مالية نشطة في دول مجلس التعاون الخليجي مدعومة باحتياطات مالية ضخمة، بالإضافة إلى تزايد الطلب الخارجي من شرق وجنوب آسيا سوف تدعم النمو الاقتصادي في المنطقة بشكل إيجابي.»

وأشار الحسن إلى أن «الإسكوا تعد حالياً دراسات وتحليلات حول الهبوط المفاجئ لأسعار النفط وتأثيره على المنطقة.»

توقعات

وتوقعت إسكوا في تقريرها أن ينتعش النمو الاقتصادي في كثير من بلدان غرب آسيا خلال العامين المقبلين لكن انخفاض أسعار النفط والنزاعات المستمرة يهددان بإضعاف الاقتصاد.

فبعد تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بدأ بنسبة 4.0 في المائة في عام 2013 ووصل إلى 2.9 في المائة في عام 2014 ، من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة غرب آسيا إلى 3.7 في المائة في عام 2015 و4.3 في المائة في عام 2016 . وفي سياق أوسع، فإن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يتباطأ ليصل إلى 2.6 في المائة في عام 2014 مقارنة مع 3.3 في المائة في عام 2013 . كما وأنه من المتوقع أن يصل إلى 3.9 في المائة في عام 2015 و4.5 في المائة في عام 2016.

أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، وخاصة عدد من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، فيتوقع أن تواصل نموها بخطى أسرع من غيرها من البلدان غير المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن تسجل قطر والمملكة

العربية السعودية نمواً سريعاً للناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 ، وذلك بنسبة 6.7 في المائة و4.2 في المائة على التوالي.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، فقد تعزز الطلب على النفط من شرق آسيا وغرب آسيا بسبب زيادة التجارة بين الإقليمين. وعلاوة على ذلك، تعمل اقتصادات تلك البلدان على زيادة الإنفاق المالي وتشجيع الطلب الداخلي لتعويض الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط.

أما التوقعات الاقتصادية بالنسبة للعراق، وهو بلد آخر من البلدان المصدرة للنفط، فيعد أمراً أكثر صعوبة بسبب ضالة البيانات. فبرغم استقرار صادرات النفط الخام، إلا أن انهيار أنشطة القطاع غير النفطي بسبب اتساع مناطق النزاع أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية بدرجة كبيرة. ونتيجة لذلك، يُقدّر أن الاقتصاد قد تقلص في عام 2014 بنسبة 2.6 في المائة. غير أنه من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً في عام 2015 ، قبل أن ينتعش بخطوات أكثر ثباتاً في عام 2016.

وفي تركيا، التي تعد أكبر اقتصاد في الإقليم، فقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4.1 في المائة في عام 2013 إلى 2.7 في المائة في عام 2014 . ويعزى هذا الهبوط بصورة أساسية إلى تباطؤ الاستهلاك المحلي والاستثمار.

ويُتوقع حدوث انتعاش اقتصادي معتدل، بحيث يصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.7 في المائة سنوياً في عامي 2015 و2016.

التداعيات الخطيرة للنزاع العراقي والسوري

أدى تزايد العنف المسلح في الجمهورية العربية السورية إلى خسائر كبيرة في المخزون الرأسمالي، وعرقلة أنشطة الاستثمار الخاص، وتضاؤل آفاق النمو في البلاد. وإلى جانب الخسائر البشرية الضخمة، تقيد التقديرات الأخيرة بأن الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية قد تقلص خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة 3.0 في المائة في عام 2011 ، و30.8 في المائة في عام 2012 ، و37.7 في المائة في عام 2013.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار تدفق اللاجئين السوريين فرّض عبئاً إضافياً على البنى الأساسية الاقتصادية لكل من الأردن، ولبنان، وتركيا. كما أن النزاعات المسلحة في العراق، وغزة، واليمن جعلت العمال إما بلا عمل أو خاملين اقتصادياً. ويُتوقع استمرار وجود ووفود أعداد كبيرة من اللاجئين خلال الفترة التي تشملها التوقعات، مما يؤدي إلى ارتفاع أكبر في معدلات البطالة.

ويقدّر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تسارع في عام 2014 ، ليصل إلى 3.5 في المائة في الأردن، وإلى 2.0 في المائة في لبنان، ويرجع الفضل في ذلك أساساً إلى النمو القوي في قطاع التشييد والإنفاق الحكومي.

السياسات النقدية

ومن المتوقع أن يحتفظ الموقف المالي في البلدان المصدرة للنفط بطبيعته التوسعية، وإن كانت بدرجة أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة، نظراً لانخفاض الحاد في أسعار النفط. وتمثل أسعار النفط الحالية بالفعل سعر التعادل المالي لغالبية البلدان المصدرة للنفط. وسعر التعادل الحالي هو السعر المطلوب لكي توازن البلدان ميزانياتها. وهناك بلدان، مثل البحرين، وعمان بشكل خاص، تواجه بالفعل تحديات مالية من المتوقع أن تتفاقم إذا لم تعيد النظر في إنفاقها المالي تماشياً مع انخفاض أسعار النفط. ومع هذا، من المتوقع

أن يظل النمو في الإنفاق العام بالقيمة الحقيقية أساساً لدعم توسيع الطلب المحلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة تلك البلدان التي تراكمت لديها احتياطات مالية كبيرة في السنوات الأخيرة. ويقول التقرير إنه من المتوقع تهيئة بيئة سياسية مالية حسيبة في الأردن، ولبنان، واليمن، حيث بدأت الديون الحكومية المتزايدة تضغط على الأرصد المالية بسبب مدفوعات الفائدة العالية. فهذه البلدان تعتمد بدرجة أكبر على المعونة الخارجية لتنفيذ استثماراتها العامة. ومن المتوقع خلال العامين القادمين اتباع المزيد من السياسات المالية التوسعية في تركيا، للتعويض بصورة جزئية عن سياستها النقدية التشديدية وتداعيات الاستثمار الخاص.

#### المخاطر الجانبية

تبقى التوقعات الاقتصادية رهناً بعوامل تمثل مصدراً لمخاطر رئيسية: أولاً، ستكون للتوسع المحتمل لمناطق النزاع في سوريا، والعراق وامتداده إلى بلدان أخرى عواقب سلبية مباشرة بالنسبة للنمو الاقتصادي في الإقليم. ثانياً، إذا ظلت أسعار النفط الخام دون 70 دولاراً أمريكياً للبرميل لفترة أطول، فإن ثقة أوساط الأعمال في بلدان مجلس التعاون الخليجي ستتأثر. ثالثاً، ستؤدي التداعيات غير المتوقعة لتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى زيادة تكاليف التمويل في الإقليم. وأخيراً، سيكون لأي تدهور في توقعات نمو الاقتصادات الآسيوية، مثل الصين، والهند، وجمهورية كوريا، أثر كبير على صادرات الإقليم.

## الإسكوا: الاضطرابات وأسعار النفط تعيق نمو الاقتصادات العربية

### العربي الجديد

توقعت [اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة "الإسكوا"](#)، ارتفاع النمو في المنطقة العربية، خلال العام الجاري 2015، إلى 3.9 %، وذلك من 2.4% في 2014، قبل أن ينتعش ليبلغ 4.5 % في عام 2016.

وقالت في تقرير لها عن "الحالة والتوقعات الاقتصادية لعام 2015"، نقلته وكالة الأناضول، إن النمو في المنطقة العربية، خلال العام الماضي، انخفض إلى 2.4% مقارنة بـ 3.3% في عام 2013 بسبب حالة عدم اليقين التي تسببت فيها [التوترات الجيوسياسية](#) في المنطقة.

ولفتت إلى أن الاقتصادات العربية غير المصدرة للنفط في المنطقة، خصوصاً الأردن ولبنان، ستشهد ضعفاً في آفاق النمو الاقتصادي، وذلك بسبب تداعيات الصراعات العسكرية الجارية في البلدان المجاورة لهذين البلدين.

ومن المتوقع، بحسب التقرير، أن يرتفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. وبخصوص الدول المصدرة للنفط، وخصوصاً أعضاء مجلس التعاون الخليجي، توقع التقرير أن تواصل هذه الدول نموها بخطى أسرع من غيرها من البلدان غير المصدرة للنفط، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن تسجل قطر

والمملكة العربية السعودية نمواً أسرع للنتائج المحلي الإجمالي في عام 2015، وذلك مقارنة بعام 2014 لتصل إلى 6.7% و4.2% على التوالي.

وخلص التقرير إلى أنه إذا ظلت أسعار النفط الخام أقل من 70 دولاراً للبرميل لفترة أطول، فإن ثقة أوساط الأعمال في بلدان مجلس التعاون الخليجي ستتأثر.

وأفادت اللجنة نفسها بأن الاقتصاد العراقي انكمش بواقع 2.6 % في عام 2014، مشيراً إلى أن انهيار أنشطة القطاع غير النفطي بسبب اتساع مناطق النزاع في البلاد أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية بدرجة كبيرة، متوقعاً أن يسجل العراق نمواً إيجابياً في عام 2015، قبل أن ينتعش بخطوات أكثر ثباتاً في عام 2016.

ورأت أن تزايد العنف المسلح في سورية أدى إلى عرقلة أنشطة الاستثمار الخاص، وتضاؤل آفاق النمو في البلاد.

وأوضح أن التقديرات الأخيرة تفيد أن الناتج المحلي الإجمالي في سورية، انكمش بنسبة 3% في عام 2011، و30.8 % في 2012، و37.7% في 2013.

وأضاف التقرير أن النمو في الأردن ولبنان في عام 2014 ارتفع إلى 3.5 % و2% على التوالي، وذلك بفضل النمو القوي في قطاع التشييد والإنفاق الحكومي.

وكانت "الإسكوا" قد حذرت في تقرير صادر في شهر يوليو/تموز الماضي من التداعيات الاقتصادية السلبية للأزمة العراقية على دول الجوار، الأردن وسورية ولبنان بسبب الترابط القوي بينهم تجارياً ومالياً.

## انخفاض النفط يربك تقرير "الإسكوا" لعام 2015

جريدة المُدن

حنان حمدان

أطلقت "الإسكوا" تقريرها السنوي "ويسب"، الذي يتناول توقعات الوضع الإقتصادي العالمي لعام 2015، إضافة إلى تداعيات انخفاض أسعار النفط والنزاعات المستمرة في المنطقة، والتي تهدد بإضعاف الإقتصادات في بلدان غرب آسيا.

تبرز أهمية هذا التقرير الذي أطلق اليوم، في "بيت الأمم المتحدة" في بيروت، في كونه يفيد في وضع خطط وبناء استراتيجيات مستقبلية للدول، تسمح لها بالتأقلم مع الواقع الدولي، حسب ما قاله رئيس إدارة التنمية الإقتصادية والعولمة في "الإسكوا"، محمد مختار محمد الحسن، لـ "المدن". استهل الحسن إطلاق التقرير

بالحديث عن تهاوي أسعار النفط الخام بأكثر مما كان متوقفاً عند الإنتهاء من إعداد التقرير في تشرين الثاني 2014. ما شكّل مفاجأة للجميع، بما في ذلك الخبراء الإقتصاديون، ولذلك من المرجح تعديل توقعات معدلات النمو في المنطقة العربية بشكل تنازلي خلال عملية التوقع المقبلة في آذار - نيسان 2015. وأشار إلى أنه من المرتقب أن تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي على نمو الطلب المحلي، مرجحاً ألا تقوم هذه البلدان بخفض الإنفاق لديها خلال العام 2015.

التغيرات المفاجأة التي لم يتوقعها الخبراء، تفيد بأن تقرير "الاسكوا" الأخير، والذي تناول تحليلات عن الوضع الإقتصادي في منطقة غرب آسيا، اعتباراً من نهاية 2014 وامتداداً إلى العامين المقبلين، يحتمل التشكيك في مدى دقته، ومدى مساهمته في بناء خطط واستراتيجيات متقدمة لدول المنطقة؟ يظهر التقرير انتعاشاً في الإقتصاد العالمي بنسب متفاوتة بين الدول. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.1 بالمئة لعام 2015 و3.3 بالمئة لعام 2016، فيما بلغ 2.6 بالمئة عام 2014. وفي وقت تظهر الولايات المتحدة انتعاشاً اقتصادياً قوياً تبقى دول متقدمة أخرى في حالة ركود. أما بالنسبة لأسعار السلع، فإن التوقعات تشير الى انخفاضها التنازلي على أن يبقى التضخم تحت السيطرة حيث يتم احتواؤه في المنطقة بشكل جيد باستثناء اليمن والدول التي تعاني من النزاعات العسكرية . كما يشير التقرير الى ان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، يظهر تباطؤاً ليصل إلى معدل 2.6 في المئة عام 2014 مقارنة مع 3.3 في المئة لعام 2013، وذلك بسبب الشكوك حول التوترات الجيوسياسية، ومن المتوقع ان يصل هذا النمو الى 3.9 في المئة عام 2015 و4.5 عام 2016. كما يُتوقع أن تبقى السياسات النقدية طليقة إلى حد ما في عام 2015 على الرغم من ترجيح تغييرها تماشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة المرتقب في الولايات المتحدة، وخصوصاً في البلدان ذات العملات الوطنية المرتبطة بالدولار الأميركي.

أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فإنه من المتوقع أن تواصل نموها بخطى أسرع من غيرها على أن تعمل اقتصادات تلك البلدان على زيادة الإنفاق المالي وتشجيع الطلب الداخلي لتعويض الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط عليها. وفي المحصلة، خلص التقرير الى اعتبار أن التوقعات تلك تبقى رهناً بعوامل عديدة، تمثل مصدراً لمخاطر رئيسية، كالتوسع المحتمل لمناطق النزاع في سوريا والعراق وامتداده الى دول أخرى، ما يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي لمنطقة غرب آسيا. من جهة أخرى، فإن ثقة أوساط الاعمال ببلدان مجلس التعاون الخليجي ستتأثر في حال استمر انخفاض النفط الخام إلى ما دون 70 دولاراً أميركياً للبرميل. وأخيراً سيكون لأي تدهور في توقعات نمو الإقتصادات الآسيوية، مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية، أثر كبير على صادرات الإقليم.

وبما أن إقتصاديات المنطقة العربية تتأثر بشكل كبير بتغير أسعار النفط، فقد شكل انخفاض أسعار النفط عاملاً إيجابياً بالنسبة لبعض الدول العربية المستوردة للنفط، وساهم ذلك بتحسين وضع ميزان المدفوعات لديها، كما خفض الحاجة الى الدعم الخارجي، مما يسهم في نمو وتطور اقتصادات تلك الدول، بحسب ما أشار اليه الحسن. لكن السؤال الأهم، إلى متى ستصمد تلك الدول المنتجة للنفط أمام هذا التهاوي الكبير لأسعار النفط الخام؟ هذا في وقت يتم الحديث عن بقاء الأسعار منخفضة حتى نهاية العام 2015، وبالتالي

ما مدى انعكاس ذلك على اقتصادات الدول التي تشكل مصدر عمالة رئيسية للدول المنتجة تلك؟ وهل ستتأثر سلباً بانخفاض معدلات التحويلات المالية الخارجية إليها؟ يشير "الحسن" الى أن نسب النمو في الخليج لن تتأثر كثيراً، حيث يوجد في بعض الدول النفطية إحتياط سيادي قوي، لكن الدول الأخرى كالعراق وسوريا حيث كلفة الإنتاج مرتفعة جداً مقارنة مع دول الخليج، ستتأثر حتماً.

---

## تتوقع ارتفاع معدل النمو بالمنطقة العربية إلى 3ر9 بالمئة خلال 2015

وكالة الأنباء الكويتية

توقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) هنا اليوم ان يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة العربية خلال العام الحالي 2015 إلى 3ر9 بالمئة بعدما سجل تراجعاً من 3ر3 بالمئة في عام 2013 الى 2ر6 بالمئة عام 2014.

وقال رئيس التنمية الاقتصادية والعولمة في (اسكوا) محمد مختار الحسن في مؤتمر صحفي عقده لاطلاق تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2015 ان "الناتج المحلي الإجمالي تباطأ من 3ر3 بالمئة في عام 2013 إلى 2ر6 بالمئة في عام 2014 بسبب الشكوك حول التوترات الجيوسياسية في المنطقة" متوقعا ان يعود ويرتفع بنسبة 3ر9 بالمئة خلال العام الجاري.

واشار الحسن الى ان السياسات المالية النشطة التي تعتمدھا دول مجلس التعاون الخليجي المدعومة باحتياطات مالية كبيرة اضافة الى ثبات مستوى انتاج النفط الخام للمصدرين العرب وتزايد الطلب الخارجي من شرق وجنوب آسيا ستدعم النمو الاقتصادي في المنطقة بشكل ايجابي رغم الانخفاض الكبير الذي اصاب اسعار النفط.

وتوقع ان تشهد الاقتصادات غير المصدرة للنفط في المنطقة وخاصة لبنان والاردن "ضعفا في أفاق النمو" مشيراً الى ان هذا الامر "ناتج جزئياً عن الآثار السلبية للصراعات العسكرية في البلدان المجاورة". يذكر ان تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2015 تعده سنويا كل من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) واللجان الاقليمية الخمس التابعة للامم المتحدة بما فيها (اسكوا) ومنظمة السياحة العالمية.

وتضم (اسكوا) التي تتخذ من بيروت مركزا لها في عضويتها 17 دولة عربية بينها دولة الكويت اضافة الى سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وسوريا والسودان والعراق وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المغربية واليمن.

---

## الاسكوا تتوقع ارتفاع معدل النمو في المنطقة العربية خلال العام الجاري

وكالة الأنباء اليمنية

توقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) اليوم الاثنين أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة العربية خلال العام الجاري إلى 3.9 في المائة، بعدما سجل تراجعاً من 3.3 في المائة عام 2013م إلى 2.6 في المائة عام 2014م.

وقال رئيس التنمية الاقتصادية والعولمة في (اسكوا) محمد مختار الحسن في مؤتمر صحفي عقده لإطلاق تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2015 إن "الناتج المحلي الإجمالي تباطأ من 3.3 في المائة في عام 2013 إلى 2.6 في المائة في عام 2014 بسبب الشكوك حول التوترات الجيوسياسية في المنطقة".. متوقعا أن يعود ويرتفع بنسبة 3.9 في المائة خلال العام الجاري.

وذكر الحسن أن السياسات المالية النشطة التي تعتمد عليها دول مجلس التعاون الخليجي المدعومة باحتياطات مالية كبيرة اضافة الى ثبات مستوى انتاج النفط الخام للمصدرين العرب وتزايد الطلب الخارجي من شرق وجنوب آسيا ستدعم النمو الاقتصادي في المنطقة بشكل ايجابي رغم الانخفاض الكبير الذي اصاب اسعار النفط.

كما توقع أن تشهد الاقتصادات غير المصدرة للنفط في المنطقة وخاصة لبنان والأردن "ضعفا في أفق النمو".. مشيراً إلى أن هذا الأمر "ناتج جزئياً عن الآثار السلبية للصراعات العسكرية في البلدان المجاورة."

يشار إلى أن تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2015 تعده سنوياً كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) واللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة بما فيها (اسكوا) ومنظمة السياحة العالمية.

## إطلاق تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم سنة 2015

العرب اليوم

أطلق في بيت الأمم المتحدة في بيروت اليوم، تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" لسنة 2015، وهو تقرير تعده سنوياً كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة بما فيها الإسكوا، ومنظمة السياحة العالمية.

ودعت وحدة الاتصال والاعلام في الاسكوا لهذه الغاية الى مؤتمر صحفي تحدث فيه رئيس التنمية الاقتصادية والعولمة في "الإسكوا" مختار محمد الحسن، بعيد تعيينه في الإسكوا. وقدم نائب الأمانة التنفيذية

للإسكوا الدكتور عبدالله الدردري، في كلمة ترحيبية، للحسن الذي كان وزيراً للنفط والمناجم في موريتانيا، وعمل سابقاً في البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية.

أما الحسن فقال: "من المتوقع أن تشهد الاقتصادات غير المصدرة للنفط في المنطقة، وخاصة لبنان والأردن، ضعفاً في آفاق النمو، وهذا ناتج جزئياً عن الآثار السلبية للصراعات العسكرية في البلدان المجاورة".

وبالنسبة للمنطقة العربية، أشار إلى أن "الناتج المحلي الإجمالي تباطأ من 3.3 بالمائة في عام 2013 إلى 2.6 بالمائة في عام 2014، وذلك بسبب الشكوك حول التوترات الجيوسياسية".

ولفت إلى أنه "من المتوقع أن ينمو بنسبة 3.9 بالمائة في عام 2015". ولفت إلى أنه "بالرغم من انخفاض أسعار النفط فإن ثبات مستوى إنتاج النفط الخام للمصدرين العرب، واعتماد سياسات مالية نشطة في دول مجلس التعاون الخليجي مدعومة باحتياطات مالية ضخمة، بالإضافة إلى تزايد الطلب الخارجي من شرق وجنوب آسيا سوف تدعم النمو الاقتصادي في المنطقة بشكل إيجابي". وأشار الحسن إلى أن "الإسكوا تعد حالياً دراسات وتحليلات حول الهبوط المفاجئ لأسعار النفط وتأثيره على المنطقة".

---

## The World Economic Situation and Prospects 2015

Zaywa

Head of the ESCWA Development and Globalization Division (EDGD) Moctar Mohamed El Hacene today said that non-oil exporting countries in the region, especially Lebanon and Jordan, may experience weakened growth prospects, partially due to the negative repercussions of armed conflicts in neighboring countries.

Al Hacene was speaking in the first press conference to be held after his assignment to ESCWA, and which was organized to launch the World Economic Situation and Prospects 2015 (WESP) report.

WESP is produced at the beginning of each year by the UN Department of Economic and Social Affairs (UN/DESA), the UN Conference on Trade and

Development (UNCTAD), the five UN regional commissions, ESCWA included, and the World Tourism Organization (UNWTO).

The press conference was opened with introductory remarks by ESCWA Deputy Executive Secretary Abdallah Al Dardari, who introduced El Hacene, a former Minister of Petroleum and Mines in Mauritania whose experience includes working with the World Bank, GIZ, and African Development Bank.

On the Arab region, Al Hacene noted that the average GDP growth of Arab countries decelerated to 2.6 per cent in 2014 from 3.3 per cent in 2013 because of doubts over geopolitical tensions. It is projected to reach 3.9 per cent in 2015. He also pointed out that despite lower oil prices, stable crude oil exports for Arab exporting countries and the growth in public expenditure in the countries of the Gulf Cooperation Council, supported by substantial financial reserves, in addition to increased demand from East and South Asia will positively support economic growth in the region. Al Hacene said that ESCWA is preparing studies and analyses on the sudden drop in oil prices and its effects on the region.